



2025

2024

2023

2022

- الاستمرار في تقييم وتطوير الأدوار والمهام الرقابية والإدارية التي تقوم بها هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وديوان المحاسبة ووحدات الرقابة الداخلية لتحديد الأدوار وضمان التكاملية ومنع الازدواجية في منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة.
- إنشاء هيئة تسمى هيئة الخدمة والإدارة العامة (بديل لديوان الخدمة المدنية) وتحديد رسالتها ومهامها وأهدافها بما يتضمن حوكمة السياسات والإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية، والخدمات الحكومية، وإعادة هيكلة القطاع العام.
- تطوير وتعديل منظومة التشريعات والأنظمة الحالية المتعلقة بالإدارة العامة وتضارب المصالح ومتطلبات النزاهة والمخالفات الإدارية.
- مراجعة نظام تطوير الخدمات الحكومية وتفعيله لدعم حوكمة الخدمات الحكومية وتطويرها بحيث تراعي فوارق النوع الاجتماعي.
- تطوير أحكام وإجراءات وتعليمات التظلمات والاعتراضات والشكوى الإدارية الخاصة بالموظفين في القطاع العام ضمن نظام الخدمة المدنية.
- تطوير نموذج حوكمة وتشغيل لعمل الهيئات التنظيمية لتعزيز الفصل بين صانعي السياسات والهيئات التنظيمية والمشغلين، ولتعزيز التشاركة مع القطاع الخاص في توفير الخدمات الحكومية بما في ذلك التشريعات، بهدف تحقيق الإصلاح للهيئات التنظيمية الحالية وذلك ابتداء بقطاع الطاقة، وبالشراكة مع رئاسة الوزراء وزراعة الطاقة والثروة المعدنية (MEMR) وشركة الكهرباء الوطنية (NEPCO)، والقطاع الخاص (على أن يشمل قطاعات الطاقة والنفط والغاز والتعدين).
- تطوير دور وحدات الرقابة الداخلية في الجهات الحكومية كوحدات وقائية تعزز الامتثال.
- حوكمة ومؤسسة عمليات متابعة وتقدير الأداء الحكومي من خلال إنشاء وتفعيل وحدات مؤسسية مركزية تعزز المتابعة والرقابة والمساءلة على الأداء مثل وحدة الإنجاز في رئاسة الوزراء، ووحدات متابعة الأداء والإنجاز في الوزارات المختلفة.
- حوكمة ومؤسسة عمليات صنع ورسم السياسات الحكومية من خلال إنشاء وحدة رسم السياسات المختصة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تعمل عن طريق وحدات في الوزارات والمؤسسات الحكومية وتتساعد في رسم السياسات الحكومية ومتابعة أثرها.
- حوكمة ومؤسسة عمليات التخطيط الإستراتيجي من خلال تعزيز قدرات وحدة التخطيط الإستراتيجي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بحيث تتولى إدارة البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي والتأكد من ترابط الخطط والإستراتيجيات الوزارية والمؤسسية التشغيلية مع البرنامج.
- حوكمة ومؤسسة عمليات تحدث القطاع العام من خلال إنشاء وتفعيل وحدة متخصصة لإدارة تنفيذ برنامج تحدث القطاع العام والتحول الرقمي (PMIO).





2025

2024

2023

2022

- تدريب وتأهيل (بناء قدرات) موظفي المؤسسات الرقابية على المهام الجديدة التي تم اعتمادها وضمان تقديم خدمات رقابية.
- تبني وتفعيل توصيات دراسة تقييم وإعادة توزيع المهام الرقابية والإدارية لتنظيم عمليات الرقابة بفاعلية.
- إطلاق مدونة تضارب المصالح بحيث تصبح ملزمة وإدراجها في المرحلة الثانية ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات لضمان الالتزام بها.
- مراجعة دليل الحكومة الوطنية في ذلك دراسة شاملة عن منظومة الحكومة وتطويرها وتعديدها على الجهات الحكومية كافة.
- التنفيذ الكامل لنموذج الحكومة والتشغيل للهيئات التنظيمية في قطاع الطاقة (EMRC).
- تعزيز حوكمة الأداء المؤسسي للجهات الحكومية من خلال إعداد وتفعيل اتفاقيات مستوى الخدمة (Service Level Agreements) على مستوى العمليات الرئيسية والفرعية في الوزارات والهيئات الحكومية.
- تطوير الميثاق الأخلاقي للقيادات الحكومية ومدونة السلوك ومدونة السلوك والتتأكد من تطبيقه والالتزام به.
- تفعيل إشهار الذمة المالية عن الدخل والمصالح المالية والملكية والضرائب المدفوعة لموظفي القطاع العام.

2025

2024

2023

2022

- تطبيق شمولي لسياسة تضارب المصالح ومدونة السلوك على جميع المؤسسات والأفراد في الإدارة العامة.
- فصل المسؤوليات والأدوار وتوضيحها في منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة لتعزيز السلطة التقديرية بصورة شاملة ومتكاملة.
- تطوير إجراءات عمل تفصيلية لكل قانون أو تشريع تضمن التزام الجهات المعنية بتنفيذها وتعمل على وضوح المسئولية المؤسسية (المساءلة) خلال مراحل العمل المختلفة وإجراءاته.
- تطوير مصفوفة الصالحيات الحكومية وتضمين آلية لمتابعة الالتزام بها، إذ يحددها القانون ويعاقب عليها على المستويات الحكومية كافة.
- تطوير جائزة للحكومة أو النزاهة والشفافية كجزء من نظام الجوائز الحكومية المقدمة.

2025

2024

2023

2022

- التنفيذ الكامل لنموذج الحكومة والتشغيل وتطبيقه في قطاعات أخرى مهمة، مثل: إدارة الغذاء والدواء، بناءً على الدروس المستفادة من القطاعات التجريبية.
- رفع ثقة المواطن بالحكومة بنسبة لا تقل عن 60% من خلال حوكمة إجراءات تقديم الخدمات وزيادة الشفافية والمساءلة الحكومية.



## قطاع التربية والتعليم العالي

توحيد المرجعيات المسؤولة عن وضع السياسات التعليمية وتنسيق الخطط والبرامج والخدمات التعليمية من أجل دعم مسار التعلم مدى الحياة بتوجيهه تعليم المواطن وحياته العملية بجميع مراحلها (تنمية الطفولة المبكرة، ورياض الأطفال، والتعليم المدرسي، والتعليم العالي، والتعليم والتدريب التقني والمهني)، بما في ذلك تبني مفهوم الاعتماد الجزئي للشهادات (micro-credentialization) مما يعزز من قدرة المواطن على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل، وذلك بإجراء الترتيبات المؤسسية الآتية:

**2024 - 2022** إنشاء وزارة التربية وتنمية الموارد البشرية من خلال دمج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع وزارة التربية والتعليم.

**2023 - 2022** نقل مهام تطوير المناهج من (إدارة المناهج) في وزارة التربية والتعليم إلى المركز الوطني لتطوير المناهج من أجل توحيد مرجعية تطوير المناهج.

**2023 - 2022** نقل المهام المتعلقة بالحضانات ومرافق المدارس التعليمية من وزارة التنمية الاجتماعية إلى وزارة التربية وتنمية الموارد البشرية من أجل توحيد مرجعية الحضانات وشمولية الحق في التعليم.

**2024 - 2022** دمج هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وهيئة تنمية وتطوير المهارات الفنية والتقنية في هيئة واحدة ذات استقلال مالي وإداري وربطها بوزير التربية وتنمية الموارد البشرية من أجل توحيد مرجعية الاعتماد وضبط الجودة لمختلف المؤسسات التعليمية.

**2024 - 2022** إلغاء مؤسسة التدريب المهني ونقل مهام التعليم والتدريب المهني إلى وزارة التربية وتنمية الموارد البشرية لتعزيز التكاملية والشمولية في التعليم، وتوحيد المرجعيات والجهات التي تنفذ مهام التعليم والتدريب المهني، من أجل تمكين الطالب من الاختيار الأمثل لمجال دراستهم المستقبلي ومندهم المرونة في اختيار تخصصات عمودية وأفقية في مجالات اختصاصهم.

## قطاع العمل

تحقيق التناصق والتناغم بين أعمال الوزارات المعنية بهدف تحقيق الكفاءة والفاعلية المثلث وتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين من خلال إعداد خطة تنفيذية لنقل مهام وزارة العمل وأدوارها إلى الوزارات المعنية وفق التصور الآتي:

**2024 - 2022** إلغاء وزارة العمل.

**2023 - 2022** نقل مهام تنظيم سوق العمل وبرنامج التشغيل الوطني إلى وزارة الصناعة والتجارة والتمويل من أجل توحيد مرجعية تنظيم بيئة الأعمال وسوق العمل، خاصة وأن وزارة الصناعة والتجارة والتمويل هي الجهة المرجعية في تسجيل ومراقبة الشركات والمنشآت بجميع أنواعها.

**2023 - 2022** نقل رئاسة مجلس إدارة صندوق التنمية والتشغيل ومؤسسة الضمان الاجتماعي إلى وزير الصناعة والتجارة والتمويل.

**2023 - 2022** نقل مهام تنظيم العمالة الوافدة (تصاريح العمل والتفتيش والمخالفات) إلى وزارة الداخلية من أجل تبسيط إجراءات الحصول على التصاريح كون وزارة الداخلية هي الجهة المرجعية في ذلك.





## قطاع الصحة

تحسين الإشراف على القطاع الصحي وإدارة الخدمات الصحية، من خلال اتخاذ الإجراءات والترتيبات المؤسسية وفق التصور الآتي:

**2023 - 2022** إجراء دراسة لتحويل المجلس الصحي العالمي إلى هيئة رقابية تنظيمية للقطاع الصحي العام والخاص من أجل تعزيز الدور التنظيمي والرقابي على أداء مشغلي الخدمات الصحية في كل القطاعين.

**2023 - 2022** تقييم نموذج الإدارة الحالي المستخدم بمستشفي الأمير حمزة وتطوирه، واعتماده وتطبيقه على باقي مستشفيات القطاع العام لتعزيز الفصل بين مهام رسم السياسات والمهام التنظيمية والتنفيذية وتعزيز الحكومة من أجل تحسين مستوى الخدمات.

**2024 - 2022** نقل المهام المتعلقة بدور الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقات بما فيها الإعاقات الشديدة وكبار السن من وزارة التنمية الاجتماعية إلى وزارة الصحة من أجل التحول لمفهوم تقديم الرعاية المتكاملة التي تشمل الرعاية الصحية والاجتماعية والتغذية.

## قطاع الشباب والثقافة

**2023 - 2022** دمج وزارة الشباب مع وزارة الثقافة في وزارة واحدة لتصبح وزارة الثقافة والشباب من أجل تعزيز التكامل بين المهام والأدوار والاستخدام الأمثل لجميع الموارد.

## قطاع خدمات البنية التحتية

تحسين جودة حياة المواطنين من خلال تعزيز التنسيق في التخطيط ورسم السياسات وجذب الاستثمار والإشراف على قطاعات النقل والبنية التحتية؛ وذلك لوجود صلة قوية بين البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بدورها على آفاق النمو طويل الأجل، من خلال إجراء الترتيبات المؤسسية الآتية:

**2024 - 2022** دمج كل من وزارة النقل ووزارة الأشغال العامة والإسكان في وزارة واحدة لتصبح وزارة خدمات البنية التحتية، وذلك من أجل توحيد مرجعيات رسم السياسات وتنسيق الخطط والاستثمار بالبنية التحتية والنقل، وتعظيم الاستفادة من الموارد.

**2023 - 2022** نقل ارتباط الهيئة البحرية الأردنية إلى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من أجل تعظيم الاستفادة من موقع الهيئة الجغرافي ضمن منطقة العقبة الخاصة.

**2023 - 2022** نقل ارتباط المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري من وزارة الأشغال العامة والإسكان إلى وزارة الإدارة المحلية، لتحقيق التكامل وتوحيد المرجعية في تنفيذ المهام التنموية للإسكان في المملكة. لما في ذلك من حاجة لتناغمها مع الخطط التنموية في الإدارات المحلية في مختلف محافظات المملكة وبليدياتها لقربها من المواطن ومعرفتها باحتياجاته التنموية.



## قطاع الأنشطة الاقتصادية

اتخاذ الإجراءات والترتيبيات المؤسسية التالية بهدف تطوير بيئة الأعمال، وتعزيز التكامل بينها، وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص:

**2024 - 2022** اعتماد مراقبة الشركات كمرجعية موحدة لتسجيل كافة النشاطات الاقتصادية والتي تشمل الشركات الربحية وغير الربحية والجمعيات بما في ذلك التعاونيات، من أجل تعزيز التكاملية والشمولية في السجلات، وتوحيد المراجعات والجهات التي تنفذ مهام تسجيل المنشآت على اختلاف مجالاتها وأنواعها، والاستغلال الأمثل للموارد.

**2023 - 2022** تطوير الإمكانيات الفنية والإدارية لوزارة الاستثمار لتمكينها من جذب الاستثمارات والشركات المحلية والدولية، وتسهيل رحلة المستثمر والمحافظة عليه، لتحقيق مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي.

**2023 - 2022** تعزيز قدرة وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في وزارة الاستثمار من النواحي الفنية والإدارية، وتوسيع نطاق عملها ليشمل تقديم الخدمات العامة وأداراتها؛ خاصة وأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي من العناصر الأساسية لتحقيق الرؤية الاقتصادية، بالإضافة إلى دورها في تسريع عملية التطوير في الخدمات الحكومية. وي يتطلب ذلك أيضاً وضع أساس واضح وشفافة لانتقاء المشاريع وأو الخدمات المناسبة لهذا النوع من الشركات، وبحسب معايير أداء معتمدة لإدارة اتفاقيات الشراكة، ووفق أساس الحكومة والمساءلة والشفافية حول هذه الشركات، وتعزيز البيئة التشريعية المناسبة للتأكد من وجود منافسة عادلة تضمن تقديم الخدمة المثلث للمواطنين.

**2023 - 2022** إعادة هيكلة المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لتصبح المظلة المنظمة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، من أجل تمكين هذه المنشآت من المنافسة في القطاعات المختلفة داخل الأردن وخارجها.

**2023 - 2022** إعادة هيكلة المؤسسة التعاونية الأردنية، لتحسين كفاءتها، وتعزيز دورها في دعم رؤية التحديث الاقتصادي. بالإضافة إلى زيادة مساهمة التعاونيات في التنمية المحلية، وتطوير الأنشطة الزراعية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.

## دعم القرار

تعزيز رسم السياسات بين مختلف المؤسسات وحسب الأولويات الوطنية وضمان متابعة وتنفيذ الاستراتيجيات وتقيمها والبناء عليها، ودعم عملية صنع القرار المستند إلى الحقائق والأدلة والأثر المنشود على أرض الواقع، وذلك باتخاذ الإجراءات والترتيبيات المؤسسية الآتية:

**2023 - 2022** إنشاء وحدة لرسم السياسات الوطنية واستشراف المستقبل وإدارة المعرفة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، لتكون الجهة المعنية بتحديد مجالات السياسات التي يجب أن تدرس بناء على التوجهات الوطنية، وإدارة الدراسات المتعلقة برسم السياسات بالتعاون والتنسيق مع الوزارات المعنية، والتأكد من تناغم وانسجام مختلف السياسات مع الأهداف الوطنية.

**2024 - 2022** إنشاء مركز إحصائي وطني تفاعلي لجمع البيانات ودعم رسم السياسات ووضع السيناريوهات وصنع القرارات واستشراف المستقبل، وذلك من خلال إعادة هيكلة دائرة الإحصاءات العامة لتصبح مظلة شمولية لاستدامة وتوفير جميع أنواع المعلومات والبيانات والمؤشرات القطاعية في الوقت المناسب.





### تعزيز نهج العمل التشاركي بين المؤسسات

تحقيق النهج التشاركي والتعاوني بين الجهات الحكومية لتعمل معاً بتناغم وفاعلية في سبيل تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة لرؤية التحديث الاقتصادي، ومتابعة إنجازها. وذلك من خلال تبني إطار تشغيلي ونموذج عمل من ي يقوم على أساس تشكيل أربع مجموعات من الوزارات والمؤسسات التي لها دور في دعم تحقيق أهداف الرؤية لتعمل بمرونة تحت إشراف ورقابة أربع فرق وزارية، ووفق خطط تنفيذية ومؤشرات أداء موحدة ومسؤوليات محددة لكل مجموعة منها، ووفق الترتيبات الآتية:

**2022** النمو والازدهار الاقتصادي، والذي يعتبر المركز الأساسي الأول من مركبات رؤية التحديث الاقتصادي. ويطلب مستوى تنسيق عالي من العمل عليه لضمان تحقيق أولويات هذا المركز والمبادرات والبرامج المختلفة المنبثقة عنه، وتمحور هذه الأولويات حول:

- الصناعات ذات القيمة المضافة العالمية: تعزيز القطاعات الصناعية التي تتمتع بإمكانيات تصديرية ذات قيمة عالية وترويجها في الأسواق الإقليمية والعالمية.

- الخدمات المستقبلية: تعزيز الميزة التنافسية في قطاع الخدمات المستقبلية في المنطقة العربية والإقليم والعالم.

- الأردن وجهة سياحية: البناء على ميزات الأردن بوصفه مركزاً للسياحة متعددة الأغراض، وموaguaً مؤهلاً لاستقطاب تصوير الأفلام العالمية وإناجها.

- الريادة والإبداع: تعزيز ثقافة الإبداع، وتكرис بيئه ريادية داعمة لجميع المستويات التعليمية؛ ترتكز على الابتكار والبحث والتطوير.

- الموارد المستدامة: تحسين الكفاءة والموثوقية، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية للنمو الاقتصادي بكلفة ميسرة، بما يشمل الطاقة بأنواعها والمياه.

**2022** جودة الحياة، والتي تعدّ المركز الأساسي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي، وتأثر بنوعية حياة المواطن بصورة يومية ليكون سعيداً ومنتجاً. وبالتالي، فإن توفير مستوى معيشة لائق ونوعي في الأردن يعد أمراً بالغ الأهمية لتعزيز تقدم المواطن على المدى الطويل. ويسهم مركز جودة الحياة بتعزيز معايير المعيشة التي تعطي الاحتياجات الأساسية، مثل الإسكان ذي المواصفات العالية وبأسعار مقبولة، والبنية التحتية المتباعدة، والتعليم ذي الجودة العالية، والرعاية الصحية ذات الكفاءة، والبيئة النظيفة والمستدامة. ويستهدف تطوير خيارات أوسع لجعل الحياة ممتعة من خلال توفير النشاطات الترفيهية والثقافية والرياضية الجاذبة. وتدمج الرؤية جميع عناصر جودة الحياة ضمن مفهوم متراصط، لا بد من العمل على رصد إنجازاته مقارنة مع عدد من الدول الأخرى.

**2022** تنمية الموارد البشرية والتوظيف: والتي تعدّ من ممكنت تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي المسؤولة عن وضع السياسات والبرامج التي ستوجه تعليم المواطن وحياته العملية، بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل المتغيرة والمتغيرة باستمرار. وبالتالي ضرورة تطوير سياسات تعليمية جديدة تركز على ضمان تطوير رأس المال البشري على المستوى الوطني ليتمكن بالمهارات التي يحتاجها سوق العمل محلياً وعالمياً، وإنشاء مسارات للتعلم وبناء المهارات والكفايات، بما يمكن القوى العاملة من التكيف السريع مع التطور والتغير المستمر باحتياجات سوق العمل.





**2022** المرافق والبنية التحتية: تعتبر البنية التحتية والمرافق العامة من الممكّنات الداعمة لتحقيق محاور رؤية التحديث الاقتصادي، نظراً للرابط القوي بين توفر البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إضافةً لأنها مرتكز أساسي لتحقيق التنمية المحلية وتلبية احتياجات المواطنين على المدىين القصير والطويل. وعليه، فإن الحكومة بحاجة لتعزيز قدرة مؤسساتها في مجال تنسيق التخطيط والاستثمار بالبنية التحتية والإسكان والتنمية الحضرية والنقل، إضافةً إلى تعزيز وتنظيم أوجه التعاون بين القطاعين العام والخاص لتوفير البنية التحتية المناسبة، وفقاً لإطار تنظيمي يحقق توازناً بين التخطيط والتقييم واستحقاقات الاستثمار.

### تنفيذ خارطة طريق تحديث القطاع العام

ضمان تنفيذ خارطة طريق تحديث القطاع العام ومتابعة تحقق الإنجازات المتوقعة من برنامجه التنفيذي، من خلال اتخاذ الإجراءات والترتيبيات المؤسسية الآتية:

**2022** تشكيل لجنة وزارية للإشراف على تحديث القطاع العام، ومتابعة الإنجازات، وتقدير البرنامج التنفيذي، واتخاذ القرارات التي من شأنها ضمان سرعة التنفيذ، وتطوير المراحل التنفيذية اللاحقة وفق خارطة طريق تحديث القطاع العام.

**2022** إنشاء وحدة لإدارة وتنفيذ برنامج تحديث القطاع العام والتحول الرقمي (PMIO) في رئاسة الوزراء، لتكون الجهة المركزية المسؤولة عن تنفيذ خطة التحول الرقمي الحكومي، وتحويل توصيات لجنة تحديث القطاع العام إلى خطط تنفيذية والإشراف على تنفيذها.

**2023 - 2022** التحول الجذري في دور ديوان الخدمة المدنية ليصبح مسؤولاً عن عملية التطوير في الإدارة العامة تحت مسمى هيئة الخدمة والإدارة العامة، على أن تصبح الجهة المرجعية المعنية بتطوير القطاع العام، وبخاصة مكونات تطوير الموارد البشرية، وتطوير المؤسسات، وتطوير الخدمات الحكومية، مع تعزيز القدرات الفنية والإدارية والمالية للهيئة ل القيام بمهامها.

**2022** توسيع نطاق مهام وحدة متابعة الأداء والإنجاز في رئاسة الوزراء ليشمل متابعة برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي، ورؤية التحديث الاقتصادي، وبرنامج تحديث القطاع العام. على أن تعمل الوحدة كجهة مركزية معنية بمتابعة الأداء الحكومي وإزالة الحواجز المتعلقة بسرعة الإنجاز، وتعزيز المسائلة على تحقيق الخطط والاستراتيجيات. تعمل الوحدة المركزية على تحقيق ذلك من خلال وحدات لامركزية في الوزارات والمؤسسات الحكومية (MDUs) مكلفة بمسؤولية المتابعة والتقييم على الأداء والدفع نحو الإنجاز (PMDU).

### التواصل الحكومي

وجود مظلة إدارية لرسم السياسة الإعلامية للدولة ومواكبة التغير في قنوات الاتصال وأدواته، وفق الإجراءات والترتيبيات المؤسسية الآتية:

**2023 - 2022** إنشاء وزارة التواصل الحكومي لتعمل كمظلة إدارية لرسم السياسة الإعلامية للدولة ومواكبة التغيرات والتطورات في أدوات الاتصال الحديثة وقنواتها.

**2023 - 2022** نقل ارتباط كل من وكالة الأنباء الأردنية ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون إلى وزارة التواصل الحكومي، وإعادة هيكلتها بما يمكن الحكومة من التواصل الفعال مع المواطنين وأصحاب العلاقة، ويعزز من توحيد المراجعات في القطاع الإعلامي الحكومي ويتمكن الحكومة من استغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل.